

في مصر الإسلامية

سياسة العرب المالية في مصر

للدكتور حسن إبراهيم حسن

أستاذ التاريخ الاسلامي بكلية الآداب

—♦♦♦—

كان الوالي يُعَيِّن من قبل الخليفة لينوب عنه في حكم البلاد ، وهو الرئيس الأعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من مهام الدولة . وكان يستعين في إدارة البلاد بطائفة من كبار الموظفين وأهمهم ثلاثة : عامل الخراج أو صاحب بيت المال ، والقاضي ، والقائد أو صاحب الشرطة . وكانت وظيفة الخراج أهم هذه الوظائف الثلاث

وكان الوالي يحتفظ بها لنفسه ؛ وربما أسندها الخليفة إلى رجل من قبله فيعمل هذا مع الوالي جنباً إلى جنب : هذا يدير دفة السياسة ، وذلك يتولى أعمال الدولة المالية . فكان بمثابة الرقيب على أعمال الوالي ، فكان مصر إذاً كان يحكمها واليان من قبل الخليفة مما أدى إلى تنازع السلطة والنفاسة بين الرجلين ؛ وذلك مما يملل قصر عهد الولاة وعمل الخراج ، وبهذا خسرت مصر تحت حكمهما أكثر مما كانت ترجوه من التقدم في سبيل الإصلاح .

كان القضاء والصلاة من الأمور الجوهرية التي تناولها هذا التشير في النظم الإدارية في عهد الاسلام لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً بالدين ، وهو مصدر الحكم في الاسلام .

أما عن الخراج فقد سارع عربون العاصم مع المصريين بمقتضى شروط الصلح من حيث تقسيم الجباية ومراعاة حال النيل في نقصان الزيادة مما اضطره أحياناً إلى تأخير الخراج على الرغم مما اشتهر عن عرب بن الخطاب من التشدد في دفعه . ذلك أن عمراً حين جبي خراج مصر في السنة الأولى من ولايته عشرة ملايين دينار لم يعجب ذلك 'عمر' ، بل ولم يعجبه أيضاً ما كان من نقصان الخراج إلى اثني عشر مليوناً في السنة التالية ، وذلك

قال : لأن البلاغة فيه أظهر !

قلت : ما هي البلاغة (عندك) ؟

قال : هي أن يكون الكلام بليغاً ...

فكان الضحك ماماً مجلجلاً !

ولقيت هذا المجدد كرة أخرى فلم يقل شيئاً ، لأنه قال كل ما يحفظ في المرة الأولى ، ثم لم ألقه بعد أبداً !

٢ - أوربي

فلان ... من أسرة دمشقية أصيلة ، ولكنه أقام في أوربة سنين طيش فيها القوم ، فظن أنه حين أساغ في حلقه طعاهم ، وأحار في فقه لسانهم ، قد صب في عروقه دماً من دماهم ، ووضع في رأسه دماغاً من أدمتهم ، فاستقر في رأسه أنه أوربي ولكن النطفة أخطأت طريقها فكانت شرقية فلما عاد من أوربة ودخل علينا — وكنا يومئذ تلاميذ وكان هو أستاذنا — استقبلناه استقبال التلاميذ المخلصين أستاذهم الذي غاب عنهم سنين بعد ما اتصل حبله بحبلهم وأحبوه وأحبههم ورجعنا به فنظر إلينا نظر التكر ، وقلب شفتيه استمزازاً^(١) ولوح يديه على طريقة أهل باريس ، وقال لنا بالفرنسية (ما ترجمته بالحرف) :

— ما هذا ؟ أهكذا يكون الاستقبال ؟ إنكم يا أهل الشرق لا تتمدون أبداً . ولقد رأيت اليوم ما كنت أحمه ... فياليتني لم أسافر إلى الشرق !

« دمشق »

على الطنطاري

(١) وفي العربية كلمة (أدلم) إن اصطاح عليها ذلك على هذا المعنى

تحت الطبع :

حياة الرافعي

للاستاذ محمد سعيد العريان

الاشتراك فيه قبل الطبع ١٠ قروش تدفع إلى إدارة الرسالة

نمن الكتاب بعد الطبع ١٥ قرشاً

الجزية من المصريين في عهد عمرو ثمانية ملايين^(١) عدا الصبيان والنساء والشيوخ ، ولو بلغ عدد من ضربت عليهم الجزية رُبع سكان البلاد لكان أهل مصر طبقاً لهذا التقدير اثنين وثلاثين مليوناً من النفوس . وهذا بعيد التصديق ، إذ لو كان هذا العدد صحيحاً لبلغت جزية الرؤوس وحدها ستة عشر مليون دينار وهو يخالف ما أجمع عليه المؤرخون من أن خراج مصر بنوعيه لم يزد في السنة الأولى من ولاية عمرو على عشرة ملايين ، ولم يزد في السنة التالية على اثني عشر مليوناً . كذلك روى البلاذري أن عمر افترض على كل مصري عدا النساء والصبيان والشيوخ دينارين فبلغ خراج مصر (بما فيه جزية الرؤوس) مليوني دينار ، فإذا خصصنا لجزية الرؤوس مليوناً اقتضى أن يكون عدد من فرضت عليهم الجزية خمسمائة ألف نسمة ، وعلى هذا القياس لا يزيد سكان مصر على مليوني نسمة .

هذا ولم يكن للخراج نظام ثابت ، فكانت ضريبة الأتليان تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتمير وإصلاح الجسور والخلجان^(٢) ونحوها ، كما أن جزية الرؤوس كانت تتناقص بالتوالي لدخول أهل مصر في الاسلام ، إما رغبة في اعتناق هذا الدين ، أو فراراً من دفع الجزية . وقد رأى بعض المال عدم دفع الجزية عن أسلم . بذلك على ذلك كتاب والى مصر إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز يشكو إليه من أن الاسلام أضر بالجزية ويسأله أن يأمر بفرضها على من أسلم ، فما كان من عمر إلا أن كتب إليه كتابه المأثور ، وفيه يقول « ... فضع الجزية عن أسلم - قبح الله رأيك - فان الله إنما بعث محمداً صلى الله عليه وسلم هادياً ، ولم يبعثه جايياً . ولمعمرى لعمري أشقى من أن يدخل الناس كلهم في الاسلام على يديه » ، وعلى الجلة فقد كانت سياسة الخلفاء ترمى إلى الاكثار من الخراج حتى إن بعضهم لم يأبه بما حل بالاهلين من شرارة المال الذين عملوا على إرضاء الخليفة ، الذي كان رضاؤه متوقفاً

(١) ذكر المؤرخ ستالي لين بول أن هذا العدد هو ثمانية ملايين دينار واستدل منه على أن عدد من ضربت عليه جزية الرؤوس بلغ أربعة ملايين (بفرضة دينار عن كل شخص) واستنبط أن سكان مصر في ذلك الوقت كانوا ستة عشر مليون نسمة ، وهذا يخالف ما يقصده ابن عبد الحكم في (فوح البلدان من ٢٢٣) الذي استقى منه لين بول هذه العبارة كما يظهر (٢) كان إصلاح الجسور والخلجان مفروضاً على الأهالي ، وكان يقوم بذلك ١٢٠٠٠٠ نسمة لا يقترون عن العمل صيفاً ولا شتاء

لما بلغ الخليفة من أن الخراج وصل في عهد المقوقس إلى عشرين مليوناً وأكثر ، وجهه بعض المؤرخين ٢٤٠٠٠٠٠٠ دينار في عهد الفراعنة ، وبالغ بعضهم فجمله في زمن الريان بن الوليد (وهو فرعون يوسف) ٩٠٠٠٠٠٠٠ دينار^(٣) ، فلا غرابة إذا عجب عمر من أن البلاد لا تؤدي نصف ما كانت تؤديه إن صح أن مصر كانت تؤدي هذا المقدار قبل الاسلام . على أن عمر إنما أراد بتشده وتحمكه أن يحلب البلاد حلياً ويقطع درهما بخلاف ما كان يتوخاه عمرو بن العاص من مراعاة حال البلاد من شدة ورخاء^(٤)

وقد لفت المؤرخون في مقدار الخراج ، وقصره بعضهم على جزية الرؤوس التي كان مفروضاً أداؤها على أهل الدمة من القبط وغيرهم لأن الخراج في عهد الاسلام كان من ناحيتين (الأولى) الضرائب الشخصية المعروفة بالجزية أو جزية الرؤوس (والثانية) ضرائب الأتليان ، ومجموع هذين يعرف بالخراج^(٥)

على أن قصر بعض المؤرخين الخراج على جزية الرؤوس مع خطئه يجعل الاهتمام إلى معرفة عدد سكان مصر وقت الفتح أمراً مستحيلاً ، ناهيك بما هنالك من الاختلاف الكبير بين روايتي ابن عبد الحكم (٢٧٦ هـ = ٨٧١ م) وهو أقدم مؤرخي مصر الاسلامية والبلاذري (٢٩٠ هـ = ٨٩٢ م) وهو من معاصري ابن عبد الحكم وقد ذكر ابن عبد الحكم^(٦) أن عدد من ضربت عليهم

(١) نقل الفرزى (خطط ج ١ ص ٧٥) عن الشريف الحراني أنه وجد في بعض البرابي في الصيد عبارة باللغة القبطية نقلت إلى العربية ومنها يضح أن الخراج بلغ في عهد الريان بن الوليد ٢٤٠٠٠٠٠٠ دينار ، وهو أقرب إلى القول

(٢) أنظر المكاتبات التي دارت بين عمرو وعمر بشأن الخراج في خطط الفرزى (ج ١ ص ٢٨ - ٢٩) على أن غضب عمر كان راجعاً أكثره إلى تأجيل عمرو لإرسال الخراج إلى المدينة كما يظهر من قول عمرو « ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تمرك غلثهم »

(٣) شرح هذا يحيى بن سعيد الأنطاكي (٤٥٨ هـ ، ١٠٦٦ م) في كتابه « ذيل التاريخ » المجموع على التعيين والتصديق « مؤلفه أو شيخنا أو سعيد بن البطريق (٣٢٨ هـ = ٩٤٠ م) وزاد ابن سعيد فصرح النوع الثاني بأنه جزية جملة تكون على أهل القرية وهذا يمل ما ذكره الفرزى (خطط ج ١ ص ٧٧) أن جزية الجلة كانت تؤخذ على أهل القرية من مزارعين وأرباب الحرف والصنائع

(٤) كتاب فتوح مصر ص ٧٨